الصناعات الصغيرة ودورها في الحد من مشكلة البطالة في البصرة

م.م الهام خزعل ناشور
مركز دراسات البصرة

الخلاصة

يتضمن البحث دراسة الصناعات الصغيرة، لأنها تعد من الظواهر الاقتصادية المهمة التي تزايد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة، لما لها من دور كبير في تنمية الاقتصاد العراقي، وسد النقص في السلع الضرورية، فضلاً عن دورها المهم في معالجة مشكلة من اكبر المشاكل التي تواجه دول العالم وهي مشكلة البطالة، وذلك من خلال قيامها بتشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة العاطلة.

وقد انتشرت تلك الصناعات انتشاراً واسعاً في مختلف دول العالم ومنها العراق، وأخذت تغطي كل محافظاته ومنها محافظة البصرة. إلا أن هذه الصناعات عانت الكثير من المشاكل والصعوبات، ولكن رغم ذلك استمرت في الانتشار والتوسع وأخذت تستوعب الشباب العاطلين عن العمل.

Abstract

The research considers studying of small-scale industries because they are important economic phenomena which have on increased attention recently due to their significant role in the development of the Iraqi economy and the lack of essential goods as well as their important role in addressing the problem of unemployment through the operation of a large number of unemployed persons. these industries is widespread in various countries around the world, including Iraq. In Iraq, they spread in all it provinces including Basra. In spite of a lot of problems these industries face they continue.

المقدمـــــة

تعد الصناعات الصغيرة من الظواهر الاقتصادية التي تزايد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة، لما لها من تأثير ملموس في رفع معدلات النمو الاقتصادي. فضلاً عن تأثيرها الجوهري في معالجة اكبر المشاكل التي تواجه دول العالم وهي مشكلة البطالة والفقر، وذلك من خلال قيامها بتشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة العاطلة، نظراً للمزايا التي تتميز بها هذه الصناعات، وأهمها ارتفاع كثافة العمل، وبساطة التكنولوجيا المستخدمة وصغر حجم التمويل اللازم لإقامتها .

وقد انتشرت هذه الصناعات الصغيرة انتشاراً كبيراً في الدول المتقدمة والنامية، ولكن بنسب متفاوتة بحسب طبيعة كل دولة ومراحل النمو فيها. ويعد العراق من الدول التي انتشرت فيه هـذه الصناعات، إذ ظهرت فيه مع بداية تأسيس الحكم الوطني، إلا أنها اقتـصرت فـي البـدء علـى الصناعات الحرفية واليدوية البسيطة حتى عام ١٩٣٥. ثم تم بعدها تأسيس أول معمـل ميكـانيكي لإنتاج الغزل والنسيج، ثم انتشرت انتشاراً واسعاً وأخذت تعطي كل محافظات العراق، والبـصرة واحدة من تلك المحافظات التي شاعت فيها الصناعات الصغيرة، وانتشرت في مختلـف مناطقهـا الحضرية والريفية. على الرغم من أنها عانت من العديد من المشاكل والصعوبات، التي تعكس في جزء كبير منها عدم التزام الجهات التنظيمية والإدارية المكلفة من لدن الدولة، للقيام بما عليها مـن مهام لدعم الصناعات الصغيرة، إلا أنها لم تختف أو تتوقف بل استمرت في الانتـشار والتوسـع وأصبحت من الصناعات الخصبة في المحافظة، لما لها من دور في استيعاب الشباب العاطل عـن العمل ، لان بقاء تلك الأيدي عاطلة عن العمل يؤدي إلى خلق آثار سيئة على المجتمع البـصري، ويهدد استقراره الاقتصادي والاجتماعي، ويخلق انحرافات خطيرة بين أفراده، ومن ثـم يـصعب معالجتها أو القضاء عليها .

ومن اجل أن تقوم الصناعات الصغيرة بدورها بشكل فعال، ينبغي توفير بيئـة اقتـصادية ملائمة لها تساعد على نموها واستمرارها، سواءً من خلال وضع تشريعات خاصة تراعي ظروف تلك الصناعات وصغر حجمها، أو من خلال تقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لها، أو الترويج عـن منتجاتها ليس فقط في داخل المحافظة بل في خارجها أيضا. ومن هذا المنطلق ولأهمية الصناعات الصغيرة في المحافظة فقد تكونت الدراسة من:

أولا : مفهوم الصناعات الصغيرة

يصعب تحديد مفهوم للصناعات الصغيرة، إذ لا يوجد تعريف دولي متفق عليه، نظراً لاختلاف طبيعة كل دولة ومراحل النمو فيها ودرجة التقدم التكنولوجي والمبادئ الاقتصادية السائدة فيها. فالصناعات التي تعد كبيرة في دولة ما فإنها تعد صغيرة أو متوسطة في دولة أخرى، إذ أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن ولاية جورجيا بان هناك أكثر ن (٥٥) تعريفاً للصناعات الصغيرة في (٧٥) دولة[١]. ومع اختلاف التعاريف فقد حظيت الصناعات الصغيرة بدرجة كبيرة من الاهتمام والدراسة. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف دولي متفق عليه، إلا انه يوجد اتفاق على عدد من المعايير التي يمكن على أساسها تعريف الصناعات الصغيرة، ومن هذه المعايير ما يأتي[٢] :

١- معيار عدد العاملين.

٢- معيار حجم رأس المال المستخدم في الصناعة.

٣- معيار درجة التخصص في الإدارة.

٤- معيار حجم المبيعات السنوية.

٥- معيار درجة التقدم التكنولوجي.

وقد اعتمدت اغلب المؤسسات والدول في تصنيف صناعاتها على معيار عدد العاملين، نظراً لسهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار وبساطته عند إجراء عملية المقارنة بين الصناعات. فعلى سبيل المثال يعرف البنك الدولي الصناعات الصغيرة بأنها ((الصناعات التي يعمل فيها اقل من (٥٠) عاملاً))[٣]. وتعرف منظمة العمل الدولية الصناعات الصغيرة بأنها ((الصناعات التي تستخدم اقل من (١٠) عمال))[٤]. أما بعض الدول ومنها على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وايطاليا، فقد عدت الصناعات الصغيرة ((هي التي تستخدم عدد عاملين لا يزيد عن (٥٠٠) عامل))[٥]. في حين تعرف دول مجلس التعاون الخليجي الصناعات الصغيرة بأنها ((الصناعات التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها عن (٣٠) عاملاً))[٦]. أما في العراق فحسب تصنيف وزارة التخطيط عام ١٩٨٣ عدت الصناعات الصغيرة ((هي التي تستوعب اقل من (١٠) عمال))[٧].

ومن حيث المفهوم العام فان جميع الصناعات تلتقي في هدف واحد، هو إنتاج السلع اللازمة لإشباع الحاجات البشرية. ويرى بعضهم أن معظم الصناعات قد بدأت بحسب التسلسل التقليدي، أي أنها بدأت من صناعات حرفية أو يدوية، وتطورت إلى صناعات صغيرة، ثم نمت لتصبح صناعات متوسطة أو كبيرة. إلا أن التفريق بين تلك الأنواع لابد منه، لان الصناعات الصغيرة تمثل مرحلة متقدمة من مراحل الصناعة الحديثة بعكس الصناعات الحرفية أو اليدوية، التي تمثل مراحل تصنيع بدائية تعتمد وسائل الإنتاج التقليدية[٨].

ثانياً : أهمية الصناعات الصغيرة

تشكل الصناعات الصغيرة أهمية كبيرة ومؤثرة في تنمية الاقتصاد العراقي، إذ تشكل أغلبية المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية. فهي تعد مشروعات تكميلية لعدد كبير من المشاريع الصناعية الكبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث تقوم بدعم تلك الصناعات من خلال توزيع منتجاتها، ومدادها بمستلزمات الإنتاج من خلال تصنيع بعض منتجاتها، وإجراء العمليات الإنتاجية التي تكون من غير المجزي اقتصادياً تنفيذها بواسطة الصناعات الكبيرة لوحدها. وهناك قاعدة متفق عليها وهي ((أن الصناعات الكبيرة لا تنمو ولا تحقق أي نجاح ولا تزدهر إذا لم يوجد هناك صناعات صغيرة توفر لها احتياجاتها من المواد والخدمات وتشتري منتجاتها))[٩]. أي أن الصناعات الصغيرة تقوم بدور تكميلي للصناعات الكبيرة، بمعنى أن هناك علاقة تبادلية تربط الصناعات الكبيرة بالصناعات الصغيرة، ونجاح كل منهما يتوقف على نجاح واستمرارية الأخر. ولبيان أهمية الصناعات الصغيرة ومكانتها داخل الصناعات التحويلية نورد الجدول رقم (١).

إذ نجد من خلال البيانات المعروضة في الجدول، أن الصناعات الصغيرة مثلت قطاعاً كبيراً ومهماً، إذ شكلت أغلبية القطاع الصناعي، واحتلت مركزاً رئيساً داخل الصناعات التحويلية، إذ بلغ عدد الصناعات الصغيرة (١٠٠٨٨) صناعة، إذ أنها شكلت ما نسبته (٩٥,٠ %) من إجمالي عدد الصناعات التحويلية. وفي المقابل نجد أن الصناعات المتوسطة بلغت (٧٦) صناعة، أي أنها بلغت نسبة لا تتجاوز حوالي(١%). في حين أن الصناعات الكبيرة بلغ عددها (٤٥٢) صناعة، والتي تشكل نسبة (٤,٣ %) من إجمالي عدد الصناعات التحويلية. كما يتبين من الجدول أيضا، أن إنتاج الصناعات الصغيرة تشكل أعلى قيمة إنتاج، إذ بلغت (٦٥٨٦٥٥٣٦١). في حين نجد أن قيمة الإنتاج في الصناعات المتوسطة بلغت (٢٤٣٤٨٦٤٦)، وقيمة الإنتاج في الصناعات الكبيرة بلغت (١١١٤٣٩٥٨).

تؤكد تلك القيم والنسب أهمية الصناعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني، ومكانتها الكبيرة بين الصناعات التحويلية.

جدول رقم (١)

بنية الصناعات التحويلية في العراق لعام ٢٠٠٥ ألف دينار / نسبة مئوية

الفئات الصناعية	عدد الصناعات	النسبة المئوية % *	قيمة الإنتاج ألف دينار
الصناعات الصغيرة	١٠٠٨٨	٩٥,٠	٦٥٨٦٥٥٣٦١
الصناعات المتوسطة	٧٦	٠,٧	٢٤٣٤٨٦٤٦
الصناعات الكبيرة	٤٥٢	٤,٣	١١١٤٣٩٥٨
المجموع	١٠٦١٦	% ١٠٠	٦٩٤٠٤٧٩٦٥

* احتسبت النسب من لدن الباحثة

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٥

ومن أهمية الصناعات الصغيرة أيضا، أنها تقوم بتشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة العاطلة، وسد النقص في السلع الضرورية. وذلك من خلال انتشارها الواسع في مختلف المناطق الحضرية والريفية. وهذا بدوره يؤدي إلى تقليص ظاهرة البطالة والفقر، اللتان تعدان بمثابة شبح يهدد الاقتصاد العراقي بشكل عام، والاقتصاد البصري بشكل خاص. فضلاً عن قدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة،إذ يقل فيها حجم الاستثمار مقارنة بالصناعات الكبيرة. ثم أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات والقدرات الإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل. وتتمتع الصناعات الصغيرة بالقدرة على التجديد والابتكار في إنتاج سلع جديدة وطرحها في الأسواق وتشجيع المستهلكين على اقتنائها. ويعرف الابتكار بأنه ((عملية تقوم على استغلال الأفكار الجديدة))[١٠]. فالأفراد في الصناعات الصغيرة هم المصدر الرئيس للأفكار الجديدة، إذ أن الصناعات التي تدار من قبل أصحابها تكون أكثر عرضه للتجديد والتحديث من الصناعات الأخرى بحكم زيادة الدافع لتحقيق الربح العالي[١١].

ثالثاً: واقع الصناعات الصغيرة في البصرة

لمعرفة واقع الصناعات الصغيرة في محافظة البصرة نستعين بالجدول رقم (٢). إذ يوضح هذا الجدول واقع الصناعات الصغيرة في محافظة البصرة خلال المدة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٥) من حيث عدد الصناعات وقيمة الإنتاج ومستلزمات الإنتاج. فلو أخذنا أولا عدد الصناعات الصغيرة، فنجد أن هناك انخفاضاً في عدد الصناعات في المحافظة خلال المدة المذكورة، إذ انخفض عدد الصناعات من (٦٠٦٢) صناعة عام ٢٠٠٠ إلى (٦٣٧) صناعة عام ٢٠٠٥، أي أنها انخفضت بمقدار (٦) مرات خلال المدة المذكورة.

ويعود هذا الانخفاض إلى تردي أوضاع القطاعات الصناعية خصوصاً بعد سقوط النظام. إذ عم العراق بصورة عامة والبصرة بصورة خاصة الفوضى والنهب والتخريب لجميع المؤسسات الصناعية، مما اضطرت العديد من الصناعات إلى غلق أبوابها. ويمكن ملاحظة ذلك بصورة أكثر دقة عام ٢٠٠٣، إذ وصلت الصناعات.

جدول رقم (٢)

حجم الصناعات الصغيرة في محافظة البصرة للمدة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٥) ألف دينار

السنوات	عدد الصناعات	قيمة الإنتاج ألف دينار	قيمة مستلزمات الإنتاج ألف دينار
٢٠٠٠	٦٠٦٢	١٩٤٢٦٥٢١	١٤٨٤١٣٢٥
٢٠٠١	٦٧١٧	٢٥٢٤٤٧٧٠	١٨٤٩٩٠٧٩
٢٠٠٢ *	–	–	–
٢٠٠٣	٧٥٣	١٦٦٣٠٩٢٤	٨٧٧١٣٠٥
٢٠٠٤	١١٥٥	١١٠١٣٥٠٠	٨٩٦٩٨٢٧٣
٢٠٠٥	٦٣٧	٨٩٥٧٦٤٢	٢٩٤٩٩٤١٥

*لم يصدر تقرير للصناعات الصغيرة لعام ٢٠٠٢ .

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٥).

الصغيرة إلى أدنى مستوياتها، بلغت (٧٥٣) صناعة. أما فيما يتعلق بقيمة إنتاج هذه الصناعات فنجد انه بالرغم من انخفاض عدد الصناعات الصغيرة والعاملين فيها، إلا أن قيمة إنتاج

هذه الصناعات ارتفع من (٢٩٠٢٦٥٢١) عام ٢٠٠٠ إلى (٤٨٩٥٧٦٤٢) عام ٢٠٠٥، أي انه تضاعف بمقدار (٢) مرة خلال المدة المذكورة. وتعود الزيادة في قيمة الإنتاج إلى تطور الصناعات القائمة، نظراً لاستخدام أساليب الإنتاج الحديثة وزيادة الطلب على منتجاتها، فضلاً عن زيادة قيمة مستلزمات الإنتاج التي ارتفعت من(١٤٨٤١٣٢٥) عام ٢٠٠٠ إلى (٢٩٤٩٩٤١٥) عام ٢٠٠٥.

ثالثاً: المعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة في البصرة

تعاني الصناعات الصغيرة في محافظة البصرة مجموعة من المشاكل والمعوقات التي تقف أمام قيامها وتطورها، واهم تلك المعوقات ما يأتي[١٢]:

١- تشكل عقبة التمويل واحدة من المعوقات المهمة التي تواجه الصناعات الصغيرة، لان أصحاب هذه الصناعات عادة ما يكونون من المهنيين ولا تتوفر لديهم مدخرات تمكنهم من إقامة صناعاتهم من شراء أراضي ومكائن ومعدات ومستلزمات صناعية أخرى، لذلك فإنهم غالباً ما يلجؤون إلى الاقتراض من المصارف والبنوك. غير أن هذه تشكل عقبة أخرى لان اغلب أصحاب تلك الصناعات لا توجد لديهم ضمانات كافية يقدمونها للمصارف أو المؤسسات التمويلية الأخرى للحصول بموجبها على القروض هذا من جانب، ومن جانب آخر أن هذه القروض عادة ما تكون ذات أسعار فائدة عالية، مما يصعب عليهم تسديد تلك القروض.

٢- عدم توفر الخدمات الأساسية اللازمة للصناعة كالكهرباء والماء والوقود والتي تعد عصب الحياة للصناعة، إذ أن الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي يشكل عبئاً على كلفة الإنتاج. إذ يلجأ أصحاب الصناعات الصغيرة خصوصاً أصحاب الأفران والمثلجات والأغذية إلى استخدام المولدات الكهربائية لتوفير الكهرباء اللازمة لصناعاتهم. وان هذا الإجراء قد تعرض أيضا إلى الكثير من التوقفات بسبب قلة توفر الوقود وارتفاع أسعاره أو التأخر في الحصول عليه بسبب الوقوف الطويل أمام محطات الوقود، وحتى وقود الديزل الذي كان متوفراً بكثرة وبأسعار رمزية فقد أصبح يباع بالسوق السوداء وبأضعاف سعره الحقيقي. والى جانب انقطاع التيار الكهربائي وشحة الوقود فان هناك شحة أيضا في توفير الماء الصافي، وهذا كله يشكل عوائق أمام الصناعات الصغيرة .

٣- عدم وجود حاضنات أعمال تحتضن الصناعات الصغيرة منذ بداية تكوينها، لكي تتجنب عوامل الفشل والانهيار التي تتعرض لها الصناعات الصغيرة في المراحل الأولى من نشأتها. وتعرف حاضنات الأعمال بأنها ((عملية ديناميكية تعمل على تنمية وتطوير الصناعات لكي

تتمكن من البقاء والنمو، وذلك من خلال قيامها بالعديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة للصناعة))[١٣].

٤- عدم توفر حماية للمنتجات المحلية كالمنتجات الغذائية والبلاستيكية والنسيجية، إذ تؤثر المنتجات المستوردة بصورة كبيرة على الإنتاج المحلي نتيجة انخفاض أسعارها مقارنة بالمنتجات المحلية. لان عادة ما يتم إدخال المنتجات المستوردة بصورة غير قانونية، أي دون إجازة أو رسوم كمركية، مما يؤثر سلباً على الصناعات الصغيرة وقد يقود إلى توقف عدد منها.

٥- ضعف القدرات التسويقية، إذ أن القنوات التسويقية محدودة للغاية وتقتصر على الأسواق المجاورة لها وتعتمد أساسا على المبيعات المباشرة لعملائها. وتعاني الصناعات الصغيرة من عدم توفر شبكة من تجار الجملة والشركات التجارية القادرة على المنافسة التي تستطيع عرض منتجاتها في الأسواق المحلية والأجنبية.

دور الصناعات الصغيرة في الحد من البطالة في البصرة

تعد ظاهرة البطالة مشكلة تطال كل الدول بمختلف مراحلها التنموية وتشكل خطراً اجتماعيا ومعضلة اقتصادية في المجتمعات الإنسانية كافة. فهي تقود إلى انحرافات اجتماعية، ومن ثم تؤدي إلى اضطرابات سياسية والى فوضى لا يمكن التحكم بها أو القضاء عليها. وقد بينت دراسة ميدانية لعام ٢٠٠٧ أن عدد العاطلين في محافظة البصرة يبلغ (٢١٥٠٠٠) عاطل مسجل منهم نحو(٨٠٠٠٠) عاطل في مكتب العمل في مجلس محافظة البصرة، وهذا يعني أن معدل البطالة في البصرة يبلغ (٣٦%) وهو معدل مرتفع وهذا الارتفاع يترك آثاراً سيئة على المجتمع البصري ويهدد استقراره الاقتصادي والاجتماعي[١٤]. وبينت الدراسة الميدانية لعام ٢٠٠٧ لعينة من العاطلين تبلغ (١٥٠٠) عاطل أن فئات العاطلين تتركز في ضمن الشباب وترتفع نسبتهم بين الفئات الأقل من التحصيل الدراسي الثانوي، علماً أن معدل البطالة في أوساط حملة الشهادات الجامعية في ارتفاع مستمر، فيما تتزايد حصة الباحثين عن العمل وممن ليس لديهم خبرة بمعدل أعلى من إجمالي العاطلين أصلا. والجدول رقم (٣) يبين توزيع العاطلين بحسب التحصيل الدراسي في محافظة البصرة. ويتبين من خلال البيانات أن العاطلين عن العمل من حملة الشهادة المتوسطة قد سجلوا أعلى نسبة مساهمة، إذ بلغت (٢٤%). تأتي في المرتبة الثانية حملة الشهادة الابتدائية وبنسبة (٢١%). أما حملة الشهادة الإعدادية فقد احتلوا المرتبة الثالثة، إذ بلغت نسبتهم (١٨%). تليها في المرتبة الرابعة حملة الشهادة الجامعية (البكالوريوس)، إذ بلغت نسبتهم

(١٤%). إما حملة الشهادات العليا فلم تمثل إلا نسبة ضئيلة جداً لا تتجاوز (١%) من إجمالي عدد العاطلين . أما الذين ليس لديهم شهادة (أميين) فقد شكلت نسبتهم (١٠%). نستدل من تلك النسب أن البطالة.

جدول رقم (٣) توزيع العاطلين بحسب التحصيل الدراسي في محافظة البصرة

التحصيل الدراسي	عدد العاطلين	النسبة المئوية %
امي	١٤٥	١٠
ابتدائية	٣١٨	٢١
متوسطة	٣٥٩	٢٤
إعدادية	٢٧٥	١٨
دبلوم	١٨٩	١٢,٧
بكلوريوس	٢١٠	١٤
شهادات عليا	٤	٠,٣
المجموع	١٥٠٠	١٠٠

المصدر : د. حسام الدين زكي بنيان، " خصائص القوى العاملة في القطاع الخاص والعاطلين عن العمل في محافظة البصرة لسنة ٢٠٠٧، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد٦، العدد٢٢، أيلول ٢٠٠٨، ص٢٢.

تتركز في ضمن حملة الشهادات الأولية (ابتدائية ومتوسطة وإعدادية) أكثر من حملة الشهادات الأخرى، إذ بلغت نسبتهم حوالي (٦٣%).

ومن هنا يبرز دور الصناعات الصغيرة في تخفيف حدة البطالة في المحافظة، لان هذه الصناعات تعد من أهم المجالات التي يمكن الاعتماد عليها في استيعاب الشباب والخريجين وتنويع مصادر الدخل. والجدول رقم (٤) يبين ذلك التوزر. إذ تشير تلك البيانات أن عدد العاملين في الصناعات الصغيرة انخفض من (١٠٢١٣) عامل عام ٢٠٠٠ إلى (٥٥٥٤) عامل عام ٢٠٠٥، أي انه انخفض إلى النصف، وسجل انخفاضاً اكبر في الأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، إذ وصل الانخفاض إلى(٢١٥٥) (٢٨٥١) عامل على التوالي. ويعود هذا الانخفاض إلى تردي الأوضاع الأمنية، فضلاً عن عمليات السلب والنهب والتخريب التي تعرضت لها الصناعات الصغيرة، مما أدى إلى انخفاض عددها، ومن ثم انعكس في انخفاض عدد العاملين، فضلاً عن ذلك أن بعض

العاملين في الصناعات الصغيرة وخاصة أصحاب الشهادات اخذوا يفضلون العمل داخل الدوائر الحكومية أو الدوائر الخاصة.

جدول رقم (٤) عدد العاملين في الصناعات الصغيرة في محافظة البصرة للمدة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٥)

السنة	عدد العاملين
٢٠٠٠	١٠٢١٣
٢٠٠١	١١٤١٢
٢٠٠٢	ـــــ
٢٠٠٣	٢١٥٥
٢٠٠٤	٢٨٥١
٢٠٠٥	٥٥٥٤

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي للسنوات(٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٥).

"المصدر السابق"

المسح الميداني للصناعات الصغيرة

تم إجراء مسح ميداني لعينة من المشروعات الصناعية الصغيرة في محافظة البصرة من لدن بعض الباحثين في كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، لغرض التعرف على حجم العاملين في هذه الصناعات وطبيعة عملهم. وقد اشتملت العينة على مجموعة مختارة من الصناعات الصغيرة إختيرت بصورة عشوائية بلغ عددها(٦٧٤) صناعة وبحسب الجدول رقم (٥).**جدول رقم (٥) فروع الصناعات الصغيرة المختارة في العينة**

الفروع الصناعية	غذائية	نسيجية	خشبية	معدنية	قشانية	ورقية	طبية	المجموع
عدد الصناعات	٢٤٤	١٧٢	٦٤	١٤٩	٢٤	١٣	٨	٦٧٤

وبهدف التعرف على حجم الصناعات ونوعيتها بشكل أكثر تفصيلاً، فقد اشتمل المسح على أنشطة مختلفة لكل صناعة والموضحة في الجدول رقم (٦)

جدول(٦) عدد الصناعات الصغيرة المختارة بحسب فروع كل صناعة

الفروع الصناعية	عدد الصناعات
الصناعات الغذائية وتشمل	٢٤٤
أفران ومعجنات	١٨٦
مثلجات ومرطبات	٢٤
مخللات	٢٤
أخرى	١٠
الصناعات النسيجية وتشمل	١٧٢
خياطة	١٥٣
مفروشات	١٩
الصناعات الخشبية وتشمل	٦٤
نجارة	٥٥
أثاث	٩
الصناعات المعدنية وتشمل	١٤٩
حدادة وألمنيوم	٧٠
خراطة وميكانيك	٣٨
ذهب وأواني	١٧
ورش بطاريات	١٦
سمكرة سيارات	٨
الصناعات الإنشائية وتشمل	٢٤
بلوك	٢١
زجاج	٣
الصناعات الورقية وتشمل	١٣
المطابع	
الصناعات الطبية وتشمل	٨
مختبرات الأسنان	
المجموع	٦٧٤

نتائج المسح الميداني

لبيان نتائج المسح الميداني للصناعات الصغيرة نستعين بالتقسيمات التالية:

١- توزيع القوى العاملة بحسب فروع الصناعات الصغيرة

تبين نتائج المسح الميداني أن عدد العاملين في الصناعات الصغيرة التي شملها المسح بلغ (٢١٠٧) عامل توزعوا بحسب الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧) عدد العاملين في فروع الصناعات الصغيرة

الفروع الصناعية	غذائية	نسيجية	خشبية	معدنية	إنشائية	ورقية	طبية	المجموع
عدد العاملين	٨٨٨	٣٩١	٢١٠	٤٤١	١٢٠	٣٤	٢٣	٢١٠٧
متوسط عدد العاملين	٣,٦	٢,٣	٣,٣	٣,٠	٥,٠	٢,٦	٢,٩	٣,١

نلاحظ الجدول رقم (٧) أن متوسط عدد العاملين في الصناعات الصغيرة يبلغ حوالي (٣,١) عامل لكل صناعة. وقد استوعبت الصناعات الإنشائية العدد الأكبر من القوى العاملة، وبمتوسط بلغ (٥) عمال للصناعة الواحدة. ثم تليها الصناعات الغذائية بالمرتبة الثانية، إذ بلغ متوسط عدد العاملين فيها (٣,٦) عامل. في حين احتلت الصناعات الخشبية المرتبة الثالثة من حيث عدد العاملين، وبمتوسط بلغ (٣,٣) عامل للصناعة الواحدة. أما الصناعات المعدنية فقد احتلت المرتبة الرابعة، وبمتوسط بلغ (٣,٠) عامل. أما بقية الصناعات(الطبية والورقية والنسيجية) فقد احتلت المراتب الأخيرة الخامسة والسادسة والسابعة على التوالي، إذ بلغ متوسط عدد العاملين في كل منها (٢,٩ ، ٢,٦ ، ٢,٣) عامل على التوالي.

نستنتج ما سبق أن القوى العاملة تتركز في الصناعات الإنشائية والغذائية. ويعود سبب هذا التركز إلى تعدد المراحل الإنتاجية التي تحتاجها تلك الصناعات، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تعود أهمية هذه الصناعات وبالأخص الصناعات الغذائية، لما توفره من منتجات غذائية ضرورية لحياة الإنسان، وان زيادة الطلب على المنتجات الغذائية يشجع الأفراد على العمل في هذه الصناعة.

٢- توزيع القوى العاملة بحسب الفروع التابعة لفروع الصناعات الصغيرة

تعرض لنا البيانات المدرجة في الجدول رقم (٨) عدد العاملين في الصناعات الصغيرة وبحسب فروع كل صناعة. وقد تناول الجدول سبعة أنواع من الصناعات وقد جاءت على النحو التالي:

المجموعة الأولى: وتشمل الصناعات الغذائية المتكونة من الأقران والمعجنات والمثلجات والمرطبات وصناعات غذائية أخرى..

المجموعة الثانية: وتشمل الصناعات النسيجية المتكونة من الخياطة والمفروشات وصناعات نسيجية أخرى.

المجموعة الثالثة: وتشمل الصناعات الخشبية المتكونة من النجارة والأثاث.

المجموعة الرابعة: وتشمل الصناعات المعدنية التي تضم الحدادة والألمنيوم والخراطة والميكانيك والذهب والأواني وورش البطاريات وسمكرة السيارات.

المجموعة الخامسة: وتشمل الصناعات الإنشائية المتكونة من البلوك والزجاج.

المجموعة السادسة: وتشمل الصناعات الورقية التي تضم المطابع.

المجموعة السابعة: وتشمل الصناعات الطبية المتكونة من مختبرات الأسنان.

وتوضح بيانات الجدول رقم (٨) تفوقاً واضحاً لصناعات المجموعة الخامسة المتعلقة بالصناعات الإنشائية، إذ استحوذت هذه الصناعات وبالأخص صناعة البلوك على القدر الأكبر من العاملين، إذ بلغ متوسط عدد العاملين فيها(٥,٣)عامل للصناعة الواحدة. تليها في المرتبة الثانية الصناعات الغذائية،إذ استوعبت الاقران والمعجنات على النصيب الأكبر من العاملين في هذه الصناعة مقارنة مع الصناعات الغذائية الأخرى، إذ بلغ متوسط عدد العاملين فيها (٣,٨) عامل للصناعة الواحدة. في حين جاءت المجموعة الثالثة المتعلقة بالصناعات الخشبية بالمرتبة الثالثة فكان العدد الأكبر من العاملين يعملون في النجارة، إذ بلغ متوسطهم (٣,٣) عامل. وعند المرتبة الرابعة وقعت الصناعات المعدنية، إذ كان اغلب العاملين في هذه الصناعة يعملون في الخراطة والميكانيك، وسجل متوسط عدد العاملين فيها (٥,٠) عامل للصناعة الواحدة. أما مجموعة

الصناعات الورقية فقد حازت على المرتبة الخامسة، إذ سجل متوسط عدد العاملين فيها (٢,٦) عامل. أما مجموعة الصناعات النسيجية فقد احتلت المرتبة السادسة، إذ سجل متوسط عدد العاملين فيها وخاصة الخياطة (٢,٣) عامل. في حين جاءت الصناعات الطبية بالمرتبة السابعة والأخيرة، إذ لم تستوعب إلا على قدر ضئيل من العاملين، ولم يتجاوز متوسط عدد العاملين في هذه الصناعة (١,٦) عامل للصناعة الواحدة. ويعود قلة عدد العاملين في هذه الصناعة، إلى أن هذه الصناعات تحتاج إلى خبرة عالية ومعرفة كبيرة حتى يتمكن العاملون من العمل في هذه الصناعات.

وتجدر الإشارة إلى انه على الرغم من أن الصناعات المعدنية تحتل المرتبة الرابعة من حيث عدد العاملين فيها، إلا أن متوسط عدد العاملين في صنعة الخراطة والميكانيك هو (٥,٠). وهذا المتوسط اكبر من متوسط العاملين في الصناعات الغذائية والخشبية.

جدول رقم (٨) عدد العاملين في الفروع الصناعية وبحسب كل صناعة

الفروع الصناعية	عدد العاملين	متوسط عدد العاملين
الصناعات الغذائية وتشمل	٨٨٨	٣,٦
أفران ومعجنات	٧٢٥	٣,٨
مثلجات ومرطبات	٠٩	٢,٨
مخللات	٠١	٢,٣
اخرى	٠٣	٣,٣
الصناعات النسيجية وتشمل	٣١١	٢,٢
خياطة	٣٥٩	٢,٣
مفروشات	٠٢	١,٦
الصناعات الخشبية وتشمل	٢١٠	٣,٣
نجارة	١٨٥	٣,٣
أثاث	٢٥	٢,٧
الصناعات المعدنية وتشمل	١٤١	٢,٩
حدادة وألمنيوم	١٩١	٢,٧
خراطة وميكانيك	١٩٠	٥,٠
ذهب وأواني	٣٥	١,٤
ورش بطاريات	١٨	١,١
سمكرة سيارات	١٧	٢,١
الصناعات الإنشائية وتشمل	١٢٠	٥,٠
بلوك	١١٢	٥,٣

زجاج	٨	٠,٦
الصناعات الورقية وتشمل المطابع	٣٤	٢,٦
الصناعات الطبية وتشمل مختبرات الأسنان	١٣	١,٦

نستدل من ذلك أن الصناعات الإنشائية والغذائية تستوعب عدداً كبيراً من العاملين، أما بقية الفروع الصناعية الأخرى فقد ساهمت بصورة متباينة ومنخفضة في بعض الفروع وخاصة الصناعات الطبية، إذ لم تستوعب إلا على قدر ضئيل من العاملين.

ونلاحظ أن متوسط عدد العاملين في هذه الصناعات يتراوح بين (١,١ - ٥,٣) عامل للصناعة الواحدة، مما يعني أن عدد العاملين في الصناعة الواحدة لم يتجاوز (٦) عمال مما يدل على صغر حجم هذه الصناعات.

٣- توزيع القوى العاملة بحسب التحصيل الدراسي في الصناعات الصغيرة

تشير البيانات المعروضة في الجدول رقم (٩) أن اغلب العاملين في الصناعات الصغيرة كان التحصيل الدراسي لهم هو المتوسطة، إذ بلغ عددهم (١٠٢٣) عامل، أي أنهم يشكلون أعلى نسبة مساهمة بلغت حوالي (٤٨,٦%). ويأتي في المرتبة الثانية حملة الشهادة الابتدائية، إذ بلغت نسبتهم حوالي (٤٢,٥%) وبواقع (٨٩٥) عامل. في حين يأتي حملة الشهادة الإعدادية في المرتبة الثالثة، إذ بلغت نسبتهم حوالي (٣,٤%). أما الأميون الذين لا يمتلكون أي شهادة فقد حصلوا على نسبة (٣,١%). وأما العاملون الذين لديهم شهادة دبلوم فيمثلون نسبة حوالي(٢,٥%). في حين نجد أن حملة الشهادة الجامعية (بكالوريوس) لا يشكلون إلا نسبة ضئيلة جداً لا تتعدى (١%). وهذا يعني أن الصناعات الصغيرة تستوعب العاملين من حملة الشهادات الأولية (ابتدائية، متوسطة، إعدادية) أكثر من حملة الشهادات الأخرى.

جدول رقم (٩)

التحصيل الدراسي للعاملين في الصناعات الصغيرة

التحصيل الدراسي	أمي	ابتدائية	متوسطة	إعدادية	دبلوم	بكالوريوس	المجموع
عدد العاملين	٦٤	٨٩٥	١٠٢٣	٧١	٥٣	١	٢١٠٧
النسبة المئوية	٣,١	٤٢,٥	٤٨,٦	٣,٤	٢,٥	٠,٠٤	١٠٠

٤- التحصيل الدراسي للعاملين في الفروع التابعة لفروع الصناعات الصغيرة

نجد من خلال البيانات المعروضة في الجدول رقم (١٠) أن اغلب العاملين في جميع الصناعات الصغيرة هم من حملة الشهادات الأولية (ابتدائية ، متوسطة) إذ نجد أن العاملين من حملة هاتين الشهادتين تشكل نسبتهم في الصناعات الغذائية (٩٦,١%) وفي الصناعات النسيجية حوالي(٩٣,١%) وفي الصناعات الخشبية حوالي (٨٣,٣%) أما الصناعات المعدنية فتبلغ نسبتهم حوالي (٨٦,٩%) أما في الصناعات الإنشائية والورقية فتشكل نسبتهم (١٠٠%) (٥٠%) على التوالي. أما في الصناعات الطبية فنجد أن اغلب العاملين فيها هم من حملة شهادة الدبلوم نظراً لما تتطلبه هذه الصناعة من معرفة وخبرة، إذ شكلت نسبتهم حوالي (٩٦,٦%).

جدول رقم (١٠) "تحصيل الدراسي للعاملين في الصناعات الصغيرة

التحصيل الدراسي / الصناعات	أمي	ابتدائية	متوسطة	إعدادية	دبلوم	بكالوريوس	المجموع
الصناعات الغذائية	٢٩	٤٤٣	٤١٦	--	--	--	٨٨٨
النسبة المئوية	٣,٣	٤٩,٨	٤٦,٩	--	--	--	١٠٠
الصناعات النسيجية	١٠	١٦٤	٢٠٠	١١	٦	--	٣٩١
النسبة المئوية	٢,٦	٤١,٩	٥١,٢	٢,٨	١,٥	--	١٠٠
الصناعات الخشبية	١١	٥٠	١٢٥	٨	١٦	--	٢١٠
النسبة المئوية	٥,٣	٢٣,٨	٥٩,٥	٣,٨	٧,٦	--	١٠٠
الصناعات المعدنية	١٤	١٨٢	٢٠١	٢٨	١٥	--	٤٤١
النسبة المئوية	٣,٢	٤١,٣	٤٥,٦	٦,٣	٣,٤	--	١٠٠
الصناعات الإنشائية	--	٥٣	٦٧	--	--	--	١٢٠
النسبة المئوية	--	٤٤,٢	٥٥,٨	--	--	--	١٠٠
الصناعات الورقية	--	٣	١٤	١٧	--	--	٣٤
النسبة المئوية	--	٨,٨	٤١,٢	٥٠,٠	--	--	١٠٠
الصناعات الطبية	--	--	--	٧	١٦	--	٢٣
النسبة المئوية	--	--	--	٣٠,٤	٦٩,٦	--	١٠٠

نستدل من نتائج المسح الميداني أن الصناعات الصغيرة دوراً مهماً في استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة العاطلة ولهذا ينبغي الاهتمام بها من قبل الدولة وأجهزتها الحكومية.

الاستنتاجات

١- تحتل الصناعات الصغيرة أهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد البصري لكونها تسهم بشكل كبير في ناتج الصناعة التحويلية، وأنها تعد مكملة للصناعات المتوسطة والكبيرة.

٢- تواجه الصناعات الصغيرة في محافظة البصرة مجموعة من المشاكل أدت إلى تذبذب حجم هذه الصناعات في المحافظة خلال المرحلة الأخيرة.

٣- عدم وجود حاضنات الأعمال تحتضن المبادرين وأصحاب الأفكار الجديدة، إذ تعمل تلك الحاضنات على دعم الصناعات الصغيرة وتهيئة البيئة الملائمة لها لكي تنمو وتزدهر.

٤- إن اغلب العاملين في الصناعات الصغيرة يعملون في الصناعات الغذائية والإنشائية نظراً لما لهذه الصناعات من أهمية كبيرة وبالأخص الصناعات الغذائية.

٥- إن اغلب العاملين في الصناعات الصغيرة هم من حملة الشهادات الأولية وبالأخص الابتدائية والمتوسطة أما حملة الشهادات الأخرى فلا يشكلون إلا قدراً محدوداً من العاملين في هذه الصناعات.

٦- نستنتج من خلال نتائج المسح الميداني أن الصناعات الصغيرة لها دور فعال في توفير فرص عمل للعاطلين وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

المقترحات

١- الاهتمام بالصناعات الغذائية والإنشائية وإعطاء الدعم لها من اجل توسيعها وتطويرها، نظراً لما لهذه الصناعات من أهمية كبيرة في استيعاب أعداد كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل.

٢- إنشاء حاضنات أعمال تدعم الصناعات الصغيرة وتحميها من الفشل والانهيار في المراحل الأولى من إقامتها.

٣- تطوير المرافق الخدمية في المناطق الصناعية، بما يمكن من خفض تكاليف الإنتاج.

٤- وضع اطر تشريعية وقانونية تحمي الصناعات الصغيرة من دخول الصناعات المماثلة لها من الخارج، فضلاً عن قيام جهاز التقييس والسيطرة النوعية في تنظيم ومتابعة منتجات الصناعات الصغيرة من اجل تحسين جودتها النوعية بشكل يضاهي مثيلاتها المستوردة من الخارج.

٥ - تقليل الإجراءات الروتينية عند قيام الصناعات الصغيرة، وإزالة الصعوبات والمعوقات التي تواجهها.

٦- تفعيل دور المصارف وخاصة المصرف الصناعي وتقديم القروض بشروط ميسرة وبفوائد رمزية حتى يتمكن أصحاب الصناعات الصغيرة من سداد تلك القروض.

الهوامش

١- د. ماهر حسن محروق و د. إيهاب مقابلة، "الصناعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها"، (عمان، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ٢٠٠٦)، ص٢.

٢- د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، "الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي" الوضع القائم والتحديات المستقبلية، متاحة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)،ص٢. وعلى الموقع www.aabf.org.

٣- د. ماهر حسن محروق و د. إيهاب مقابلة، " مصدر سابق "، ص٣.

٤- د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، " مصدر سابق "، ص٣.

٥- د. ماهر حسن محروق و د. إيهاب مقابلة، " مصدر سابق "، ص٣.

٦- دبي باهر النابلسي، " المشاريع الصغيرة والمتوسطة ركيزة كبيرة "، متاح على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)،ص وعلى الموقع www.almotamar,net

٧- بدر غيلان ود. مظهر محمد صالح، " نحو برنامج تمويل جزئي لوحدات الإنتاج الصغيرة في النشاط الخاص "، (البنك المركزي العراقي، نشرين الأول، ٢٠٠٣)، ص٣ .

٨- كمال كاظم جواد، " دور حاضنات الأعمال في تنمية الصناعات الصغيرة في بلدان مختارة "، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، كربلاء، جامعة كربلاء، ٢٠٠٧، ص١٠.

٩- توفيق عبد الرحيم يوسف، " إدارة الإعمال التجارية الصغيرة "، الطبعة الأولى، (عمان ، دار صفا للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص٢٤.

١٠- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، " قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من الاسكوا "، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢، ص٨.

١١- جهاد عبد الله عفانة وقاسم موسى أبو عبد، " إدارة المشاريع الصغيرة "، الطبعة العربية، (عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص١٩.

١٢- انظر في ذلك:

- د. حسام الدين زكي بنيان و د. عباس جبار الشرع، "واقع الصناعات الصغيرة في البصرة"، وقائع المؤتمر العلمي الثالث لكلية الإدارة والاقتصاد، (البصرة، جامعة البصرة، ٢٠٠٧)، ص٥٨،٦٢،٦٥.

- د.باسل جودت الحسيني، " السياسات الاقتصادية في العراق – الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية "، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بغداد، ٢٠٠٣)، ص١٢.

١٣- كمال كاظم جواد ،" مصدر سابق "، ص٥٩..

١٤- د. حسام الدين زكي بنيان، خصائص القوى العاملة في القطاع الخاص والعاطلين عن العمل في محافظة البصرة ، مصدر سابق، ص٤.

المصادر

١- د.باسل جودت الحسيني، " السياسات الاقتصادية في العراق – الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية "، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بغداد، ٢٠٠٣).

٢- بدر غيلان ود. مظهر محمد صالح، " نحو برنامج تمويل جزئي لوحدات الإنتاج الصغيرة في النشاط الخاص "، (البنك المركزي العراقي، تشرين الأول، ٢٠٠٣).

٣- توفيق عبد الرحيم يوسف، " إدارة الإعمال التجارية الصغيرة "، الطبعة الأولى، (عمان ، دار صفا للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢).

٤- جهاد عبد الله عفانة وقاسم موسى أبو عبد، " إدارة المشاريع الصغيرة "، الطبعة العربية، (عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤).

٥- د. حسام الدين زكي بنيان و د. عباس جبار الشرع ، " واقع الصناعات الصغيرة في البصرة"، وقائع المؤتمر العلمي الثالث لكلية الإدارة والاقتصاد، (البصرة، جامعة البصرة، ٢٠٠٧).

٦- د. حسام الدين زكي بنيان، " خصائص القوى العاملة في القطاع الخاص والعاطلين عن العمل في محافظة البصرة لسنة ٢٠٠٧، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد٦، العدد٢٢، أيلول ٢٠٠٨.

٧- دبي باهر النابلسي، " المشاريع الصغيرة والمتوسطة ركيزة كبيرة "، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، وعلى الموقع www.almotamar.net

٨- كمال كاظم جواد، " دور حاضنات الأعمال في تنمية الصناعات الصغيرة في بلدان مختارة "، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، كربلاء، جامعة كربلاء،٢٠٠٧ .

٩- د. ماهر حسن محروق و د. إيهاب مقابلة، "الصناعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها"، (عمان، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ٢٠٠٦).

١٠- - د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي "الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي" الوضع القائم والتحديات المستقبلية، متاحة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، وعلى الموقع www.aabf.org.

١١- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، " قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من الاسكوا "، الأمم المتحدة، نيويورك٢٠٠٢ .

١٢- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٥).